التغريب فـــــي المعاملات المالية

المصارف التقليدية أنموذجا

د. مصعب سلمان أحمد

كلية الامام الاعظم – رحمه الله– الجامعة

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، وأتم الصلاة والتسليم على سيدنا ومولانا محمد رسول الله وعلى وصحابته أجمعين ومن سار على نهجهم واقتفى آثارهم إلى يوم الدين

وبعد :

فإن التغريب يعد من أخطر التيارات الفكرية المعاصرة التي تضرب النسيج الإسلامي ، ومن أشد معاول الهدم التي تحاول تفكيك بنيانه المرصوص ، و التغريب ليس بغريب ، إذ هو خلف لسلف مدارس لها نفس المحاولات الهدامة .

الا أن هذا التيار قد صبغ نفسه بصبغة العصرنة والحداثة والتقدم ومحاولة جر الأمة الإسلامية خلف سراب الصدارة للشعوب

ولم تكن محاولاته في جانب واحد ، إنما في جوانب متعددة ، حتى ظهر منه التغريب الفكري ، والتغريب السياسي ، والتغريب اللغوي ، والتغريب الاجتماعي ، والتغريب الاقتصادي .

فحاولت ان أسلط الضوء على جانب يكاد الناس تتهاوى فيه وتنزلق في ظلماته في عصر غلبت عليه الماديات ، وحكمت فيه الأموال .

هذا الجانب هو التغريب الاقتصادي ، فجعلت بحثي موسوما بـ (التغريب في المعاملات المالية ، المصارف التقليدية أنموذجا)

وقد كانت خطة البحث مكونة من مقدمة ومبحثين وخاتمة

المبحث الأول : معنى التغريب و مفهومه ، و أسبابه و مظاهره ، وقد تضمن أربعة مطالب

خصصت المطلب الأول : تعريف التغريب لغة واصطلاحا

والمطلب الثاني : بيان الفرق بين التغريب والتحديث

والمطلب الثالث : مظاهر التغريب في المعاملات المالية

والمطلب الرابع : أهداف التغريب

و أما المبحث الثاني : المصارف التقليدية ، مفهومها ، وآثارها ، و طرق المعالجة ، وقد تضمن أربعة مطالب

المطلب الأول : معنى المصارف التقليدية لغة واصطلاحا

والمطلب الثاني :الاثار السلبية للمصارف التقليدية

والمطلب الثالث : وسائل معالجة التغريب

والمطلب الرابع : مشاريع مقترحة لمواجهة التغريب

وفي الخاتمة أسأل الله حسنها ، سطرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها .

محاولا بذلك الدفاع عن ديننا وعقيدتنا وتراثنا وامتنا والحفاظ على القيم والأخلاق الإسلامية .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المبحث الأول : معنى التغريب ومفهومه و أسبابه ومظاهره

المطلب الأول : تعريف التغريب لغة واصطلاحا

أولا : في **اللغة** :

التغريب النفي عن البلد و (غرب) أي : بعد ويقال (اغرب عني) أي : تباعد و (غربه ، وغرب عليه) تركه بعدا ، و (الغربة ، والغرب) النزوح عن الوطن ، ويقال : (منه تغرب) ، و (اغترب) ، و(قد غربه الدهر) ، و (رجل غرب) بضم الغين والراء ، و(غريب) بعيد عن وطنه[١]

ثانيا : في **الاصطلاح** :

فقد عرف بعدة تعريفات منها :

١- عرف به الدكتور أنور الجندي بأنه : (إيجاد عقلية جديدة تعتمد عل تصورات الفكر الغربي ثم تحاكم الفكر الإسلامي من خلالها، وهو حملة موجهة نحو المسلمين تهدف إلى صبغ حياتهم باللون الغربي بحيث تغدو حياتهم صورة مطابقة للحياة الغربية في جميع المجالات)(٢)

٢- و عرف به الدكتور جميل المصري ، بأنه : (تغيير قيم الأمة ومُثلها، أي تغيير عقيدتها وثقافتها وأخلاقها، وإبعاد المسلمين عن دينهم باسم المدنية، أو التطور أو التقدم، وإحلال ما يقابل ذلك في الحضارة الغربية) (٣).

٣- وعرفت به الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ، بأنه : (تيار كبير ذو أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وفنية يرمي إلى صبغ حياة الأمم بعامة والمسلمين بخاصة بالأسلوب الغربي وذلك بهدف إلغاء شخصيتهم المستقلة وخصائصهم المتفردة وجعلهم أسرى التبعية الكاملة للحضارة الغربية) (٤)

ويلاحظ على هذه التعريفات أنها صورت التغريب بصورة عامة وشمولية ، وذلك بلفت الانتباه على ان التغريب هدفه التدخل في جميع مجالات الحياة الانسانية للمسلمين ، عقيدة ، وفكرا ، وتعبدا ، وسلوكا ، وثقافة ، واقتصادا ، واجتماعا ، وعلما ، وحضارة .

لكن الذي أريده من مصطلح التغريب ، هو التغريب الاقتصادي ، الذي يعني كما عرف به الدكتور خالد زيادة بأنه : (إتباع النموذج الاقتصادي الأوروبي نتيجة إرادة غربية، سلمية أو حربية، متفقة مع النموذج الرأسمالي الذي يطبق في دول المركز سواء كانت مختلفة ومناقضة إياه، وسواء كان الإتباع طوعا أو كرها، والآثار هي ما نتج عن هذا النهج) (٥)

وسبب اختيار هذا التعريف ما بينته من ملاحظة على التعريفات السابقة ، مع كون هذا التعريف مبينا التغريب في الجانب الاقتصادي على وجه الخصوص .

المطلب الثاني : بيان الفرق بين التغريب والتحديث

ربما يخطر في ذهن بعض الدارسين ، أن لا فرق بين التغريب والتحديث من حيث المفهوم والواقع ، لكن التغريب هنا، يختلف عن التحديث والأسلوب العصري والحديث للحياة ، الذي هو التعاطي مع التقنية وأساليب الإدارة الحديثة، والاستفادة من منجزات الحياة العصرية.

لأنه لو كان الغرب فقط، هو من ينجز التقنية ويصنع التقدم التكنولوجي لجاز لنا أن نصف ذلك بالتغريب ، لكن التقدم والتطور التقني، منجز بشري أسهمت وتساهم فيه كل أمم الأرض. بل إن أمة مثل اليابان، لها إسهامات في هذا المجال، تفوق معظم الأمم الغربية، من دول الإتحاد الأوروبي.

و الحق أن هناك تغريبا (westernization)، وهناك تحديثا (modernization).. والفرق بينهما واضح.

إذ ليس كل تقدم علمي وتطور تقني يعد (تغريبا)، كما أنه ليس كل ما يأتي من الغرب، هو عصرنة و (تحديث).

من المؤكد و بناء على ذلك ، أن هناك فرقا بين التحديث والتغريب.

التحديث ، استيراد التقنية و(توطينها) ، أما التغريب فهو عملية ثقافية ، تقوم على نبذ القيم والثقافة الأصلية، وإحلال القيم الغربية مكانها.

و التحديث شكل من أشكال (المثاقفة) ، أما التغريب فهو انسلاخ و(استلاب) حضاري، وتكريس للتبعية . [٦]

المطلب الثالث : مظاهر التغريب في المعاملات المالية

يظهر التغريب من خلال صياغة جوانب من الاقتصاد على أسس الفكر (الليبرالي) الحر تناغماً مع التوجه العالمي نحو الرأسمالية ، ومن ذلك :

١- جعل (الربا) من أسس التعامل الاقتصادي محلياً مع الشركات والأفراد، وعالمياً مع مؤسسات المال والشركات الدولية الكبرى ، فالبنك المركزي (مؤسسة النقد) والبنوك المرتبطة به لا تزال تمارس الربا ليس ممارسة عملية فقط بل هي نظام معتمد وقانون نافذ .

٢- التوسع في الخصخصة، وعدم وضع القوانين الصارمة على سوق الأسهم مما سبّب كوارث مالية كبرى لها آثار اجتماعية خطيرة، فالطريقة التي تّم التعامل بها مع سوق المال هي ذات الطريقة الغربية في عدم تنظيم الدولة للاقتصاد، وأصبح سوق المال لدينا لا يختلف عن أيّ سوق مال عالمي لا ينضبط بضوابط الشريعة ويقوم على الاحتيال لأكل أموال الناس بالباطل.

٣- رعاية المعارض الدولية والمنتديات الاقتصادية ومن يطلع على البرنامج الفكري للمنتديات لا يشك في كونه ترويجاً وترسيخاً للفكر التغريبي.[٧]

٤- التجارة الحرة سواء قبلت طوعا أو كرها ، وهي تعني : تبادل السلع والخدمات بين الدُوَل؛ دون الخضوع لدائرة المُكوس أو القيود الحكومية أو الضرائب ، والدولة التي تتبع سياسة التجارة الحرة ككونها لا تمنع مواطنيها من بيع السلع المنتجة في بلاد أخرى، بل لا تفرض عليهم أن يشتروا من بلادهم.[٨]

٥- الاستثمارات الأجنبية التي بنت كثيرا من وسائل المواصلات والبنية التحتية . انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية ،أو تمويلية ،أو إنشائية ،أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة [٩]

٩. الديون الأجنبية وتزايد أعبائها في ظل الاقتراض بالربا، و من اسبابها[١٠]:

أ- الحروب وتكاليفها، وأبرزها حربا (العراق) و (أفغانستان) في نهاية عامي (٢٠٠١م) و (٢٠٠٣م)، بما أدتا إليه من تفاقم الدين الحكومي الأمريكي وتحول الميزانية العامة للولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق فائض في عهد الرئيس (كلينتون) إلى عجز كبير في إدارة (جورج بوش). وأثر ذلك على هيكل الإنفاق العام، وقيمة العملة، والأسعار وتكاليف المعيشة، وغير ذلك

ب- الفساد العالمي الذي تمثل في صور عديدة، من أهمها الاختلاسات، والتي راح ضحيتها عملاء مصارف كبرى لعل من أبرزها ما كشف عنه بنك (سوسييتيه جنرال) ثاني أكبر بنك في فرنسا بالقيمة السوقية عن عملية احتيال ارتكبها أحد عملائه وكبدته خسائر مقدارها (٤.٩) مليار يورو .

ت- أزمة الائتمان العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت إلى عجز في ميزانية عام (٢٠٠٨م) بـ (٤١٠) مليار دولار ،وتفاقم حجم المديونية العامة والخاصة إلى(٨.٩) تريليون دولار وهو ما يعادل (٦٤%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف حجم الديون الخارجية للدول النامية مجتمعة. في حين أن الديون الفردية الناجمة عن أزمة العقارات بلغت (٦.٦) تريليون دولار أي ما يعادل إيرادات النفط للملكة العربية السعودية لمدة (٥٥) سنة.[١١]

١٠- البنوك التقليدية ، انتشارها في العالمين العربي والإسلامي ، على مساحة تغطي جميع احتياجات الفرد في المجتمع بأساليب وصيغ استثمارية وخدمية وتمويلية غير مشروعة .

١١- الشركات الأجنبية بكل أنواعها ، تنعكس سلبيا على العمالة العربية ومستقبل الشركات العربية التي تخوض منافسة غير متكافئة مع هذه الشركات ، و كرس البطالة في الكثير من الدول العربية و توسع هيمنتها التي كانت منحصرة على احتكارات النفط ، والطاقة ، وصناعة السيارات ، فامتد نفوذها ليشمل الاحتكارات المرتبطة بالإنتاج العلمي الكثيف والتكنولوجيات ، وتعدد الأنشطة التي تشتغل فيها دون أدنى رابط فني بين المنتجات المختلفة ، إضافة الى أنها تتبع مجموعة من السلوكيات للتأثير سلبا في اقتصاديات الدولة النامية ومنها (الدول العربية) ومنها تقليص سيادة الدولة وإضعافها في القيام بدورها الاجتماعي والاقتصادي وجرها إلى سن

قوانين وتشريعات لا تخدم مصالح القاعدة العريضة من المواطنين ، واستعمال طرق ووسائل معادية للقوانين الوطنية والدولية وإفساد المجتمع بالرشاوى والتحايل والغش والخداع وخلق شريحة اجتماعية طفيلية لا تخدم المجتمع ولكنها تخدم مصالح هذه الشركات ، وتستفيد من الدخل المرتفع الذي تقدمه هذه الشركات بخلاف انتهاك الحقوق المكتسبة للعمال والطبقات الاجتماعية الوسط والعداء للعمل النقابي والمنظمات النقابية واتهامها بأنها تعيق التنمية وتعرقل نشاط هذه الشركات وتعويم أسعار الصرف وإغراق الأسواق بالسلع الاستهلاكية التي يعجز الإنتاج المحلي عن منافستها و إزالة القيود والضوابط المفروضة على القطاع المصرفي وإنهاء جميع أنواع التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والعمل على خصخصة مشروعات الحكومة والقطاع العام والعمل على إضعاف سلطة الدولة بالضغط لمنح رأس المال الأجنبي مختلف التسهيلات والمزايا .و إدخال أساليب تكنولوجيا مصممة أصلا للسوق الرأسمالية وهذا يحرم البلدان المضيفة من اختيار التكنولوجيات الملائمة لها بسبب افتقارها لتصنيع أدوات الإنتاج ، كما أن سياسات الخصخصة وإعادة الهيكلة التي عادة ما ترافق دخول هذه الشركات للدولة المضيفة مما يؤدي لتحطيم صناعات قائمة وضياع فرص عمل بقدر أكبر مما هو متاح وتهديد القطاع العام وتحريض القطاع الخاص ، ومنافسة الشركات المحلية عن طريق منح العاملين فيها مستوى عالياً من الأجور يؤدي في النهاية إلى لجوء القطاعات المحلية لتطبيق مثل هذا الإجراء داخلها على الرغم من أن ذلك يتعدى إمكانياتها مما يؤدي لرفع أسعار منتجاتها وإضعاف قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية ويضاف إلى ذلك تغيير التركيبية الاجتماعية للسكان [١٢]

١٢- الاستيراد : الذي أدى إلى هجرة رؤوس الأموال الوطنية ، وهجرة الكفاءات الوطنية ، وإحجام رؤوس الأموال الأجنبية من الاستثمار في الأسواق ، وانتشار الفوضى في الإنتاج والأسعار ، وزيادة حجم الاستيراد ، وزيادة حجم البضائع المستوردة المهربة(١٣)

١٣- العمالة الأجنبية ، سواء كانت نوعية كالأطباء والمهندسين و المصممين و الإداريين او كانت عددية كعمال البناء والتنظيف والخدمة والحفريات والنقل والحراسة وغيرهم اذ يقوم قوم بعض العمالة الوافدة وخاصةً الكافرة منها من جهود كبيرة في نشر المسكرات والمخدرات والصور الخليعة في صفوف من يقيمون بينهم بيعا وشراء وتأجير المحلات والشقق . فحصل بسبب ذلك الشر والفساد والتحلل الأخلاقي والتفكك الأسري ، إضافة إلى تفاقم مشكله البطالة بين المواطنين بسبب منافسه العمالة الوافدة للقوى العاملة الوطنية .و زيادة التحويلات المالية للعمالة الوافدة إلى بلدانها ، و زيادة الضغط على السلع والخدمات حيث تحصل العمالة على خدمه التعليم والصحة واستخدام المرافق العامة واستفادتهم من الدعم المقدم و تقبل الأجور المتدنية مما يحد هذا الأمر

من تشغيل المواطنين ويحرمهم فرص تطوير قدراتهم ومهاراتهم العلمية وعدم الاهتمام بالتدريب والتعليم و إعادة التأهيل. (١٤)

وغير ذلك من الصور التي صبغت الجانب الاقتصادي ، بصبغة غربية .

المطلب الرابع : أهداف التغريب

مما لا شك فيه ان التغريب الاقتصادي له أهداف يحاول الوصول اليها و تحقيقها من خلال المفاهيم التي يطرحها والتطبيقات التي يعمل عليها ، ومن هذه الأهداف

١- محو الثقافة الإسلامية : بمعنى إنهاء و تدمير بلا قيد ولا شرط للبنيات الاقتصادية والاجتماعية والعقلية التقليدية ، لكي لا يقوم مقامها في حينه سوى كومة كبيرة من الخردة، مصيرها إلى الصدأ ، إن هذا الذي يُعرض على سكان العالم الثالث، لكي يحل محل هويتهم الثقافية الضائعة، إنما يتضمن صنع شخصية وطنية عابثة، ذات انتماء خدّاع إلى مجتمع عالمي (هو الغرب) ، و إن ضياع الهوية الثقافية الذي ينتج عن ذلك، أمر لا يقبل الجدل، وهذا يساهم بدوره في عدم استقرار الشخصية الوطنية سياسيا واقتصاديا. وما يتبقى بعد ذلك من الإبداع الوطني، يكمن في حالة تبعية إزاء ثقافة تبدو لها أجنبية .(١٥)

٢- صبغ المجتمع الاسلامي عامة بالصبغة الغربية، وجعل افراد المجتمع تبعا للفكرة الغربية والمنهج الغربي في شتى مناحي الحياة، سيما الجانب الديني، فليس هدف المُغِرب في الأساس تحويل المسلمين عن دينهم، وإنما يكفي –كمرحلة أولى– خلخلة الإيمان به، وتصغيره وتحقيره في قلوبهم، أما مسألة التحول عنه، فهي أمر تابع يسهل الإتيان به بعد نجاح هدفهم الأول(١٦)

٣- استئصال الدين الإسلامي من حياة المجتمع، واعتبرت الإسلام سبب التأخر، وأنه أفيون الشعوب ، ولاشك ان جهود أوروبا في فرض نموذجها الحضاري على أمتنا حيث أثار ذلك معارك ضارية في مجالات كثيرة ومتعددة ، وكانت النتيجة أن أمتنا أفشلت التغريب، ودلّت على ذلك الصحوة الإسلامية التي انطلقت في سبعينات القرن الماضي، وهذا ما جعل أمريكا التي قادت الحضارة الغربية بعد الحرب العالمية الثانية إلى اعتبار الإسلام العدو الأول الذي يجب أن يُطوّع بعد سقوط الاتحاد السوفييتي في عام (١٩٨٩م)، ولذلك فإن الهدف الحقيقي من احتلال العراق هو فرض التغريب على الأمة، واستكمال المهمة التي فشلت أوروبا في تحقيقها خلال قرن ونصف، وكالعادة فإن مثل هذا الهدف وضعت له عناوين برّاقة من مثل نشر الديمقراطية،

وإشاعة مناخ الحرية ، وإزالة الديكتاتورية ، وإيجاد اقتصاد حر ، وقد كانت تلك العناوين واضحة في "مبادرة الشراكة الشرق أوسطية من أجل الديمقراطية" التي أعلنها (كولن باول) في (٢٠٠٢/١٢/١٢م) .[١٧]

٤- التركيز على المناداة بالقضاء على التفرقة بين العالم الإسلامي والعالم الغربي حتى تبقى للمسلم شخصية متميزة ويسمون ذلك تطورا في الفكر والثقافة على غرار عصر التنوير عند الأوربيين.[١٨]

٥- المكانة الاستراتيجية والموقع الهام للوطن العربي وتنازع الغرب الرأسمالي على موارده الطبيعية ومضاعفة الصراع العربي الاسرائيلي مما يؤدي الى عرقلة أي سعي عربي دؤوب لإحراز أدنى قسط من التطور العلمي والتكنولوجي. يقول د. حقي بريوني: (لأن الاحتكارات الكبرى تسيطر على المجتمع في الغرب لذا كان لها اليد الأولى في عملية رسم القرار السياسي والاقتصادي خصوصا في التعامل مع الدول النامية. فالغرب يعامل هذه الدول معاملة غير إنسانية مبنية على تحكم فوق إمبريالي فهو يصدر إليها تقنيته البدائية غير المتطورة لامتصاص المواد الأولية اللازمة للصناعة ومصادر الطاقة مستهدفا تعويق قيام صناعات أساسية مصنعة في دول العالم الثالث لتبقى الأوضاع كما هي، الغرب يأخذ الموارد ويصنعها ثم يبيعها لتلك الدول بأسعار خيالية) [١٩]

٦- النفط ، الذي من أجله يشنّون الحروب ، لأنه عليه تدور المصانع في أوربا وأمريكا ومازالوا يعبثون به ويخططون حتى فقد البترول قدرته على التأثير على الغرب كسلاح فعال استخدم في حرب تشرين عام (١٩٧٢) ، بل إنه تم تغريبه ومحاصرته وحتى منعه من أن يصدر من كثير من الدول الاسلامية ، و العربية التي تقف من أمريكا موقف المعارض، حتى صار بترولنا مغترباً في أراضينا ومهاجرا في نفس الوقت الى أمريكا والغرب، وأمسينا كمن يسبح فوق بحر من البترول ولكنه ما يزال يشحذ لقمة الخبز من الغرب نفسه ، وعندما تكونت لدى الغرب الثروات الطائلة، تطلع إلى بلدان الشرق وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وقد ساعدتهم الثورة العلمية في استخراج خيرات الشعوب ومواردها، ولم يلجئوا عندئذ إلى تغريب اقتصاد البلدان فحسب بل أنهم

أزالوا ممالك إسلامية كانت قائمة في إفريقيا لها اقتصادها وحضارتها كإمبراطورية غانا وإمبراطورية مالي والسنغال (٢٠)

٧- إحياء الدعوة إلى تقديس الوطنية والقومية وغيرها من النعرات الجاهلية والاعتزاز بها لتكون بديلا عن الاعتزاز بالدين وقيمه والإشادة بما حققته الوطنية الغربية وإظهار الإعجاب بها وذلك لضمان عدم عودة المسلمين إلى الألفة العامة بينهم وعدم اتحادهم في كتلة واحدة ليسهل على الغرب وأتباعهم التأثير على كل قطر بمفرده.(٢١)

٨- العمل على وضع دول العالم تحت مهارتها وتقنيتها وتصرفاتها ، حتى تحت الوصاية الاقتصادية والهيمنة المالية الغربية وبناء على ذلك ، فقد ذكر مسؤول صومالي حكاية بلاده مع المساعدات الأمريكية الغذائية وأننا كنا ننتج الذرة ما يكفينا ولكن أمريكا كانت تصرّ على أن نزرع البطاطا بدلاً من الذرة وهي عماد غذائنا، وعندما كنا نصرّ على زراعة الذرة كانت أمريكا تغرق السوق الصومالية بالذرة في موسم الزرع والبذار وبأسعار أقل وذلك لكي يدع الفلاح أرضه بوراً وبهذا يضرب الاقتصاد الصومالي (٢٢)، ومن هذا القبيل إلزام بريطانيا مصر – يوم استعمارها لها – بزراعة القطن من أجل تشغيل مصانع النسيج في مانشستر، وإلزام فرنسا الجزائر بزراعة الكرمة لتشغيل معامل الخمور، ولما قامت مصر بزراعة القطن وتصنيعه وأقامت مصانع الزجاج وبخبرات أوربية، رأى الغرب أن ذلك يتعارض مع احتياجات الرأسمالية الأوربية التي كانت تريد من مصر أن تكون منتجة للقطن ومصدرة له لتستورد المصنوعات الأوربية. لذا تآمر الغرب على مصر و في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث رهنت مصر بأكملها لرجال المال الاحتكاريين الدوليين (٢٣)

٩- الدعوة إلى الالتفاف حول ما يسمونه الإنسانية لكي يجتمع الجميع تحتها فتزول الفوارق والخلافات الدينية فيحل السلام وتصبح الأرض وطنا للجميع – بزعمهم – وهي دعوة يهودية ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب، لأنها في حقيقتها سراب (٢٤)

د. مصعب سلمان أحمد

المبحث الثاني : المصارف التقليدية ، مفهومها ، و آثارها ، وطرق المعالجة

المطلب الأول : التعريف بالمصارف التقليدية

لبيان معنى المصارف التقليدية اعتباران :

الاعتبار الأول : من حيث كونه مركباً :

المَصْرِف **لغة** : من (صرف) والصَّرْفُ رَدُّ الشيء عن وجهه صَرَفَه ، يَصْرِفُه ، صَرْفاً ، فانْصَرَفَ ، وصارَفَ نفْسَه عن الشيء صَرفَها عنه .

والصَّرَّافُ ، والصَّيْرَفُ ، والصَّيْرَفِيُّ النقّادُ من المُصارفةِ وهو التَّصَرُّفِ ، والجمع صَيارِفُ وصَيارِفةٌ [٢٥]

وهو بكسر الراء على وزن (مَفْعِل) وهو مكان الصرف ، فهو اسم مكان مأخوذ من الصرف[٢٦].

وكلمة الصرف لها معان منها : الوزن ، والاكتساب ، والحلية ، والفضل ، والتقلب والقيمة [٢٧]

ولا يجوز ان يقال : (المصرَف) بفتح الراء لكونه مخالفاً للقياس من جهة ، وغير مسموع ، ولا مدون من جهة أخرى

إضافة الى أن العرب بطبيعة لسانها تميل إلى كسر العين من اسم المكان وان خالف القياس [٢٨]

[٢٨] كما في المنسك و المجزر و المنبت و المطلع و المشرق و المغرب و المفرق و المسقط و المسكن و المرفق و المسجد[٢٩]

وأما كلمة : بنك (Banque) فهي كلمة فرنسية الفرنسية تقابل كلمة (مصرف) و أصل الكلمة الايطالية (Banqa)[٣٠] ، وذلك أن التجار الذين كانوا يقومون بأعمال الصيرفة آنذاك كانوا يضعون أنواع العملات المختلفة على موائد خشبية يجلسون إليها ويجرون عليها عمليات البيع والشراء في هذه العملات المختلفة ، فاشتقت منها كلمة(Banque) مع تطور أعمال الصيرفة، وأطلق على من يمارس هذه المهنة (Banquier) أي : صيرفي .[٣١].

والذي يبدو لي : أن مرجع استعمال كلمة (مصرف) في اللغة العربية ، واستعمال كلمة (بنك) يعود إلى المكان الذي تزاول فيه أعمال الصيرفة وتبادل العملات ، ومع هذا الترابط بين الاستعمالين، يظهر أن المكان في الاستعمال العربي عام ، وفي الاستعمال الانكليزي محدد خاص بموائد البيع ، والشراء بواسطة الصيرفي، الذي اهتدى بالمشاركة مع غيره إلى فكرة إنشاء

البنوك على وضعها الراهن، فكل من اللغتين اشتق التسمية واستخدمها من ذلك المكان، وعبر عنها بلسانه [٣٢].

إضافة إلى ان التسمية كالرمز ، والإشارة فلا تستوجب الإحاطة والاستيعاب [٣٣]

الاعتبار الثاني : من حيث كونه علما ولقبا :

فقد عرف بعدة تعريفات منها :

١- : (مؤسسة مالية ، وظيفتها الرئيسة تجميع الأموال من أصحابها فى شكل ودائع جارية وقروض بفائدة محددة إبتداءً ، ثم إعادة إقراضها لمن يطلبها بفائدة أكبر، ويربح البنك الفرق بين الفائدتين ، كما يقدم الخدمات المصرفية المرتبطة بعمليتي الإقتراض والإقراض وعليه يمكن القول بأن البنك التقليدي وسيط مالي (مقترض يقرض) أو (تاجر ديون)[٣٤].

٢- أو : (مؤسسات مصرفية موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها وغالبا ما تكون النقود فيها ذات نوعية خاصة (نقود الودائع) وهذا النوع من النقود أكثر الآثار الاقتصادية المترتبة على النشاط الاقتصادي وبذالك فالبنك التجاري منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية والنقود الفائضة عن حاجة الجمهور والمؤسسات في شكل إدخارات بغرض إقراضها وتوظيفها اللأخرين وفق قواعد وأساليب معنية) [٣٥]

المطلب الثاني : الآثار السلبية للمصارف التقليدية .

١- مواجهة البنوك المخاطر الائتمانية في كل العمليات لان العلاقة بينها وبين عملائها هي علاقة دائن بمدين على الدوام مهما اختلفت التسميات للعقود والمعاملات. من طريقين : الأول : في حال التعدي أو التقصير حيث يضمن العامل رأس المال فينقلب إلى دين في ذمته، الثاني : عند إنهاء المضاربة والتنضيض والقسمة يصبح نصيب البنك مضموناً على العامل. كمثل الدين؛ فكل ذلك يتضمن المخاطر الائتمانية.[٣٦]

٢- ارتفاع نسبة المداينة عند الناس جميعاً و أصبحت عرفاً سائداً في حياتهم . مما يترتب عليه أن أصبح أكثر الأفراد في المجتمع مدينين ، للبنوك وللتجار ولشركات البيع بالتقسيط ،. ولما انتشرت المداينات كثرت المشكلات والمصاعب المصاحبة لعلاقات المديونية، ومن أهمها المطل في السداد. لكن الأمر اليوم يختلف عن الماضي يوم كان عدد المدينين محدوداً يمكن معه أن يقعوا جميعاً تحت طائلة العقاب بالسجن أو الضرب أو التهديد به أو ما إلى ذلك. إذ صار عدد

من يوصف بالمطل آلاف من الناس، لكثرة عدد المدينين ابتداءً، ثم ثانياً لتدني مستوى الالتزام بقيم العدل والمروءة لدى أفراد المجتمعات ، لا سيما أن الدائن في أغلب الأحول صار مؤسسة مالية وليس تاجراً أو محسناً يرتبط المدين معه بعلاقة شخصية ويشعر تجاهه بالاحترام أو الحياء وتمنعه العلاقات الأسرية أو الجوار والرفقة من المطل في السداد إلا في حال العسرة [٣٧]

٣- قيام البنوك التقليدية باستخدام الأموال المتاحة لها، مراعية توافق الآجال بين مدد الودائع ومدد القروض، وسهل عليها هذه المهمة أن علاقتها بمستخدمي الأموال علاقة دائن بمدين لأجل محدد وبالرغم من هذه السهولة في ترتيب البنوك الربوية للسيولة إلا أنها كثيرا ما تقع في أزمات سيولة ناتجة عن استثمار الودائع القصيرة الأجل في قروض طويلة الأجل، مخالفة بذلك إحدى القواعد الذهبية للعمل المصرفي، يشجعها على ذلك الأمل في تجديد بعض المودعين لمدد ودائعهم ذلك الأمل المبني في غالب الأحوال على استقراء خبرتها مع عملائها على مدى السنين [٣٨]

٤- الأزمات المالية العالمية ، وقد عرف الاقتصاد الدولي عدة أزمات مالية ارتبطت أسبابها بالظروف العالمية السائدة بدءا من أزمة الركود العظيم خلال الفترة (١٩٢٩ – ١٩٣٣)، وأزمة سوق المناخ الكويتي عام ١٩٨٢م، ثم أزمة المكسيك عام ١٩٩٤م، وأزمة الدول الآسيوية عام ١٩٩٧م، وأزمة الأرجنتين عام ١٩٩٨م، وغيرها من الأزمات(٣٩) واضخمها أزمة ٢٠٠٨م ، فقد أصابت هذه الأزمات أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والذعر، مما دفع العديد من المؤسسات الخاصة والحكومات إلى البحث عن مخرج من مأزق الأزمة ، وقد ابتدأت الأزمة المالية العالمية المعاصرة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي؛ مما يعني أن الأزمة أثرت على معظم دول العالم، وأن دول العالم العربي ليست بمنأى عن أعباء الأزمة العالمية ونتائجها السلبية بسبب علاقاتها الاقتصادية والمصرفية الدولية التي وفرتها القنوات والأساليب المختلفة. أما درجة التأثر فتختلف من دولة لأخرى كما يؤكد عبد الحي زلوم بقوله : (يتفاوت تأثير الأزمة على الدول العربية من دولة لأخرى بناء على التزامها بالعولمة، غير أن أبرز الخاسرين من العرب هم الدول النفطية فقد خسروا بشكل كبير سواء على

مستوى الاستثمار المحلي أو العالمي حكومات وأفرادا، ويتوقع أنهم فقدوا أكثر من ٥٠% من قيمة استثماراتهم) [٤٠].

المطلب الثالث : وسائل معالجة التغريب

١. الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة فى الربح والخسارة ، ويكمن عمل البنوك التقليدية فى التعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء ، وفى طليعتها التعامل بالربا ، أما الوضع المطلوب التحول اليه فهو إبدال المعاملات المخالفة للشريعة بما أحله الله من معاملات مصرفية تنطوي على تحقيق العدل بين المتعاملين فى ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية[٤١].

٢. تقديم الخدمات المالية الإسلامية بجودة وإتقان وكفاءة عالية في الأداء ، وذلك لتمتع كوادرها الفنية بتأهيل وتدريب عالٍ وخبرة واسعة عريقة في مجال الإستثمار وأنواعه وفرصه الأكثر ملاءمة ، مع إتسام ممارساتها ونشاطاتها الإستثمارية عموما بالحرص على تحقيق الأرباح والعوائد المناسبة لعملائها والمستثمرين لديها ، مع مراعاة الأمانة في العمل والشفافية التامة في الأداء ، والمراجعة الجادة والمحاسبة الدقيقة من قبل مجالس إداراتها . [٤٢]

٣. جدّية الرجوع إلى الهيئات الشرعية التي تتولى مساعدتها والإلتزام التام بتوجيهاتها وتعليماتها ، حيث أنها تعتبر ملزمةً وواجبة التنفيذ من قبل الهيئات والإدارات التنفيذية فيها بموجب أنظمة ولوائح مجالس إدارات تلك البنوك. [٤٣]

٤. إتصاف مشاركاتها وممارساتها في تقديم الخدمات المالية الإسلامية بأنها أعمال تجارية بحتة، ليس الغرض منها التحول المباشر أو التدريجي (الكلي أو الجزئي) من بنوك تقليدية إلى مصارف أو مؤسسات مالية إسلامية، إذ أن الباعث على إنشائها وتأسيسها غير مرتبط بمسألة الإيمان بالنظرية الإقتصادية الإسلامية (اللاربوية) وضرورة دعمها بممارسة أساليب وأدوات وصيغ العمل المصرفي والإستثماري الإسلامي ، وإنما مبعثه تحقيق رغبات الطالبين لإستثمار أموالهم بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، من أجل الحصول على أكبر قدر من الأرباح والعوائد في هذا السبيل .[٤٤]

٥. الحرص على الوضوح والدقة الشرعيين ، وذلك من خلال توضيح أحكام الشريعة في كل مجال ، اقتصاديا وفكريا وسياسيا ، والوقوف عندها بشكل دقيق، من أجل النجاة بالأمة من فتنة التأويلات والمؤولين، لأن المهم عند هؤلاء المستغربين زحزحة الأمة عن بعض أحكام الإسلام في البداية من أجل استكمال إزاحة الإسلام بشكل كامل في مرحلة ثانية .[٤٥]

٦. تعميق انتماء المسلمين إلى أمتهم :السبيل الأجدى هو تعميق انتماء المسلمين إلى أمتهم الإسلامية بزيادة معرفتهم بدينهم، وتمتين ارتباطهم بإسلامهم في كل مجال في التربية، والاقتصاد، والاجتماع، و إن هذا التمتين للارتباط بالإسلام له حكمة أبعد من المحافظة على هويّة الأمة فقط، هو إعطاء فرصة لأمتنا للمساهمة في إغناء الحضارة المعاصرة –في أقل الأحوال– إن لم يكن المساهمة في إنقاذها من أزمتها التي تحدّث عنها: (كولن ويلسون)، و(شبنجلر)، و(توينبي)، و(غارودي)، و(ألكسيس كاريل)، فهي مرشحة لهذا بحكم الأصول والثوابت التي ورثتها من خلال رسالة الإسلام .

٧. زيادة حجم الأوقاف فكما كان فقدان الأوقاف سبباً في ضعف العلوم والجوامع والمعاهد الإسلامية ، كذلك يجب أن يكون شعارنا في المرحلة القادمة إحياء هذه السنّة والإكثار من الأوقاف التي توقف على ذوي العلم والعلماء والأبحاث العلمية والمعاهد العلمية والجوامع التي تعتني بالعلوم الشرعية .[٤٦]

٨. إنهاء ازدواجية العلوم في حياتنا الاجتماعية : كما كان إيجاد المدرسة العصرية منافسة للمدرسة الشرعية سبباً في ضعف العلوم الشرعية وإيجاد نموذجين في حياتنا الاجتماعية فكان هناك مسلم يعرف الكثير عن العلوم العصرية جاهل بأمور دينه، ومسلم يعرف الكثير عن العلوم الشرعية وجاهل بعلوم عصره . علينا أن يكون هدفنا الذي نسعى إليه هو إلغاء هذه الازدواجية، وإعطاء المتعلم المسلم حصيلة متوازنة من العلوم العصرية والشرعية، وسيكون انتشار العلوم الشرعية فاتحة لتلاقح كثير من العقول وتفاعلها معها، وبالتالي يصبح بالإمكان إعادة الحيوية إليها من خلال اتساع رقعة المتعاملين معها، وأن يكون هذا الاتساع معطياً الفرصة لمزيد من الإبداع، والمساهمة في حل الإشكالات المحيطة بالأمة حلاً مناسباً. هذا هو الخطر الداهم الذي يهدد

أمتنا أكثر من غيره، وهذه بعض وسائل مواجهته التي قد تكون أكثر جدوى وفائدة، والمجال مفتوح لمزيد من الرصد والمتابعة واقتراح الحلول والعلاجات المناسبة[٤٧]

٩. اعتماد منهج "تعظيم العبودية" ويستهدف هذا المنهج تربية الناس –والشباب خصوصاً– على ما تواتر عليه القرآن والسنة وفقه القرون المفضلة من الاستعلاء على حطام الدنيا وزهرتها، واعتبارها مجرد وسيلة.[٤٨]

١٠. محاصرة الاتجاه التغريبي من خلال الرصد والمتابعة الدقيقة، والفضح والكشف لخططه وأساليبه، ومواجهة القائمين على مؤسساته بمخالفاتهم الشرعية والآثار السلوكية والأمنية والاجتماعية المترتبة عليها.[٤٩]

١١. دور الخطباء والدعاة في مواجهة تيّار التغريب ، وذلك بأن يحثُّوا الناسَ على الحِفاظ على الهويّة الإسلاميّة ؛ لنكونَ قدوةً لغيرنا، ولا نستسلِم للغرب وأفكارِه ، ولنَفخَر بكوننا مسلِمين ، والتحذير من الانجِراف وراءَ فكرة التغريب، و آثاره الوخيمة على الفرد والمجتمع .والتركيّز على مبدأ الولاء والبراء، دون إفراط ولا تفريط، ولا غلوّ ولا جفاء ، و إبراز دور العلماء وإقامة المكاتب الخاصة لترتيب أعمالهم، وربط العلاقات الاجتماعية بينهم وبين سائر شرائح المجتمع، وترتيب اللقاءات الدورية لهم [٥٠]

المطلب الرابع : مشاريع مقترحة لمواجهة التغريب

١- إيجاد (مرصد فكري) يقوم برصد الاتجاهات الفكرية ويستعمل الآليات الحديثة ويقوم على أسس علمية دقيقة في الرصد والتحليل، ويخرج عنه تقرير سنوي يبيّن الحجم الحقيقي للتيارات الفكرية المناهضة لمنهج الشريعة الإسلامية

٢- توجيه طلاب الدراسات العليا للكتابة حول الاتجاهات الفكرية المعاصرة لاسيما أهل الاختصاص في الفقه ، ومناقشة الأفكار الجديدة بمنهج علمي رصين ودراسة اتجاهات التجديد في مناهج الاستدلال، والتعامل مع النص الشرعي، وإبراز علم الأصول كعلم معياري يضبط التلاعب في النصوص وإلغائها بالتأويلات الفاسدة .

٣- إقامة مراكز دراسات متخصصة في الفكر والثقافة لبناء فكر معاصر صحيح يوافق النصوص الشرعية .

٤- إقامة منتديات فكرية في المدن الرئيسية تستقطب الشباب المهتمين بهذا الشأن، وقيام طلبة العلم المتخصصين عليها، وتهدف للحوار والمناقشة للأفكار المعاصرة.

٥- تأليف كتاب جماعي يُجِيبُ على كافة الأسئلة المطروحة في الساحة حول القضايا الفكرية يُكتب بمنهج علمي قوي، ويوضح الموقف الشرعي حولها ثم تسويقه وتدريسه والدعاية له .

٦- تنمية روح الاحتساب في المجتمع، والتدريب عليه وعقد الدورات التأهيليّة فيه، وتحويله إلى عمل مؤسسي وإقامة مكاتب متخصصة فيه والعمل على تطبيعه في المجتمع وتوسيع نطاقه إلى أعلى المستويات وإخراج الطاقات الاحتسابية المنضبطة .

٧- استثمار الشبكة العالمية (الانترنت) وإقامة رابطة تنسيقية بين المواقع الإسلامية ، وتبني كل موقع مجموعة من طلبة العلم المتخصصين لمناقشة ورصد جانب من الأفكار المعاصرة، وهي أسهل نافذة إعلامية يمكن العمل عليها.

الخاتمة :

لقد توصلت الى عدة نتائج مهمة في هذا البحث وهي كالاتي :

١- أن التغريب من أخطر التيارات الفكرية المعاصرة التي تحاول تشويه تعاليم الإسلام ومنهجه القويم

٢- حاول أنصار هذا التيار التدخل في أكثر جوانب حياة المسلمين ، لغة وفكرا واقتصادا و اجتماعا

٣- يعد التغريب الاقتصادي من أخطر أنواع التغريب لانه يؤثر على مدى استقلالية الامة الإسلامية

٤- التفريق بن التغريب والتحديث من حيث المفهوم والواقع

٥- اعتمد التغريب على جملة من الأهداف التي تصدع بنيان الامة ووحدتها و تهدم اقتصادها ونموها

٦- سعي المصارف التقليدية للسيطرة على جميع التعملات المالية للمسلمين

٧- ظهور المشاكل والازمات المالية في المجتمع الاسلامي بسبب الاعتماد على هذه المصارف

٨- الإسراع في دراسة الأسباب ، ووضع الحلول لما أنتجه هذا التيار من مخلفات في المجتمع

٩- تثقيف المسلمين بمخاطر التيارات الفكرية المعاصرة ، وخصوصا التغريب ، وطرقه وقنواته ومجالاته .

الهوامش

(١) ينظر : لسان العرب ، لابن منظور ،دار صادر – بيروت ، الطبعة الأولى ١ / ٦٣٧ مادة : (غ، رب) و مختار الصحاح للرازي، تحقيق : محمود خاطر ، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ، ١٤١٥ – ١٩٩٥ ، ص ٤٨٨ مادة : (غرب)

(٢) شبهات التغريب في غزو الفكر الإسلامي أنور الجندي ، المكتب الإسلامي، ط١٩٨٧م ، :١٣ .

[٣] حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة للدكتور جميل عبد الله المصري، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة ط الأولى،١٤٠٧هـ : ١٦٥.

[٤] الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة الندوة العالمية للشباب الإسلامي بالرياض ط٢، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩، : ١٤٥.

[٥] ينظر : ،تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا، للدكتور خالد زيادة ، معهد الإنماء العربي،بيروت،١٩٨٣،: ٨٠. و http://www.arabrenewal.info

[٦] ينظر : مقال : مفهوم التغريب للدكتور محمد عبد الرحمن الحضيف ، http://www.alhodaif.com

[٧] ينظر : http://www.saaid.net/arabic/

[٨] ينظر : http://ar.wikipedia.org/wiki

[٩] ينظر : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق،لأمينة زكى شبانه، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين:تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة ٧-٩ ابريل ١٩٩٤، : ٢ .

[١٠] ينظر : قراءة في الأزمة المالية المعاصرة"، إبراهيم بن حبيب الكروان، ، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م، : ٤٥ – ٢٦٦.

[١١] المصدر نفسه

[١٢] ينظر : دراسة اقتصادية للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، دمشق ، نشرت عام ٢٠٠٦ http://www.arab-ipu.org .

[١٣] ينظر : http://www.sotaliraq.com

[١٤] ينظر : تأثير العمالة الأجنبية والوافدة على الثقافة والشخصية في المجتمع الخليجي، من خلال البعد السياسي والثقافي والاجتماعي ، http://tafol.wordpress.com

[١٥] ينظر : التغريب: طوفان من الغرب، لأحمد عبد الوهاب، مكتبة التراث الإسلامي، ١٩٩٠. : ١٣ – ١٤.

[١٦] ينظر : شبكة النور الالكترونية http://www.islamselect.net/mat/

[١٧] ينظر : مجلة المجتمع عدد رقم (١٥٦٣) الصادر بتاريخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣م.

[١٨] ينظر : المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها ، لغالب عواجي ، المكتبة العصرية الذهبية، ١٤٢٧ – ٢٠٠٦ م : ٥٦٤/١

[١٩] ينظر : مقال : للدكتور حقي بربوني مجلة الوحدة، العدد ٨٦، : ٥٩ .

[٢٠] ينظر : اوربا والتخلف في افريقيا ، للدكتور والتر رودني ، ترجمة د .احمد القصير :٨٦.

[٢١] ينظر : المذاهب الفكرية المعاصرة لغالب عواجي: ٥٦٤/١

[٢٢] ينظر : مجلة الوحدة، العدد ٨٤.

[٢٣] ينظر : اوربا والتخلف في افريقيا : ٢٠٢. سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٣٢ الكويت .

[٢٤] ينظر : المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها ، لغالب عواجي ، المكتبة العصرية الذهبية، ١٤٢٧ – ٢٠٠٦ م : ٥٦٤/١

[٢٥] ينظر : لسان العرب لابن منظور : ٩ / ١٨٩ مادة (صرف)

[٢٦] ينظر : المعجم الوسيط ، لإبراهيم مصطفى و أحمد الزيات و حامد عبد القادر و محمد النجار:٥١٣/١ مادة (صرف)

[٢٧] ينظر : العين للفراهيدي : ٧ / ١٠٩ مادة (صرف) ، لسان العرب لابن منظور: ٩ / ١٨٩ مادة (صرف) ، المصباح المنير للفيومي : ١ / ٣٣٨

[٢٨] ينظر : قل و لا تقل للدكتور مصطفى جواد : ٧٩/١

[٢٩] ينظر : الشافية للدويني : ١ / ٣٠

[٣٠] ينظر : إدارة المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية مدخل مقارن ، سويلم محمد ، :١١

[٣١] ينظر : المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة الإسلامية والقانون للدكتور غريب الجمال : ٨ ، والأعمال المصرفية والإسلام لمصطفى الهمشري : ٣١.

[٣٢] ينظر : الأعمال المصرفية والإسلام ، لمصطفي الهمشري : ٣١. والودائع المصرفية واستثمارها في الإسلام ، للدكتور حسن الأمين : ١٩٧

[٣٣] ينظر : قل و لا تقل للدكتور مصطفى جواد : ٧٩/١

١ التطوير التنظيمي في البنوك الإسلامية ، للدكتور سمير رمضان الشيخ، ، كلية التجارة بسوهاج ، جامعة أسيوط ١٩٩٤ ، :٣٥- ٣٦

[٣٥] الأقتصاد النقدي والمصرفي ، محمود سحنون ، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ، قسنطينة الجزائر الطبعة الأولى ٢٠٠٣ ، : ٧٦

[٣٦] ينظر : المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي، (دراسة فقهية اقتصادية) محمد علي قري ، من الموقع الرسمي له ، www.elgari.com.

[٣٧] ينظر : مطل الغني وطرق معالجته في الاقتصاد الإسلامي. لمحمد علي قري من الموقع الرسمي له : www.elgari.com

[٣٨] ينظر : البنوك الاسلامية بين الحرية و التنظيم، التقليد و الاجتهاد ، النظرية و التطبيق ، لجما ل الدين عطية ، كتاب الأمة ، رئاسة المحاكم الشرعية و الشؤون الدينية ، قطر ، ط١، ١٩٨٦، :٨٤

[٣٩] ينظر : الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاستثمار العقاري، لفيصل الكندري ، الإسكندرية، منشاة المعارف، ٢٠٠٩م : ٧١ – ٨٣.

[٤٠] موقع الجزيرة.نت: http://www.aljazeera.net

[٤١] ينظر : تحول المصرف الربوى إلى مصرف إسلامي ومقتضياته ، لسعود محمد الربيعة ، ط١،الكويت ، منشورات مركز المخطوطات والتراث، ١٩٩٢ : ١/ ١٥.

[٤٢] ينظر : تقديم الخدمات المالية الاسلامية فى البنوك التقليدية :تجربة البنوك الغربية،، لنزيه حماد ، مؤتمر التحول إلى النظام المصرفى الاسلامى بالكويت " تجارب وتحديات " تنظيم شركة الاستثمار البشرى بالتعاون مع البنك الاسلامى للتنمية (الكويت ،الفترة من ٣٠-٣١ /٥/٢٠٠٥) : ٤- ٥

[٤٣] ينظر : تقديم الخدمات المالية الاسلامية فى البنوك التقليدية : ٤- ٥

[٤٤] المصدر نفسه

[٤٥] ينظر : مجلة المجتمع عدد رقم (١٥٦٣) الصادر بتاريخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣م.

[٤٦] ينظر : تغريب الأمة: آفاقه وكيفية مواجهته للدكتور غازي التوبة arab.maktoob.com

[٤٧] المصدر نفسه

[٤٨] ينظر : **مشروع التغريب بين الأهداف والتطبيق** شيماء نعمان http://taseel.com

[٤٩] ينظر : http://www.alagidah.com

[٥٠] ينظر : ملتقى الخطباء بيئة تفاعلية عالمية لخطب مؤثرة http://vb.khutabaa.com

المصادر :

١- الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاستثمار العقاري، لفيصل الكندري ، الإسكندرية، منشاة المعارف، ٢٠٠٩م،

٢. الأقتصاد النقدي والمصرفي ، محمود سحنون ، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ، قسنطينة الجزائر الطبعة الأولى ٢٠٠٣

٣. اوربا والتخلف في افريقيا للدكتور والتر رودني ، ترجمة د .احمد القصير ، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٣٢ الكويت

٤. البنوك الاسلامية بين الحرية و التنظيم، التقليد و الاجتهاد ، النظرية و التطبيق ، لجما ل الدين عطية ، كتاب الأمة ، رئاسة المحاكم الشرعية و الشؤون الدينية ، قطر ، ط١، ١٩٨٦

٥. تأثير العمالة الأجنبية والوافدة على الثقافة والشخصية في المجتمع الخليجي، من خلال البعد السياسي والثقافي والاجتماعي ، http://tafol.wordpress.com

٦. تحول المصرف الربوى إلى مصرف إسلامي ومقتضياته ، لسعود محمد الربيعة ، ط١،الكويت ، منشورات مركز المخطوطات والتراث، ١٩٩٢

٧. التطوير التنظيمي في البنوك الإسلامية ، للدكتور سمير رمضان الشيخ، ، كلية التجارة بسوهاج ، جامعة أسيوط ١٩٩٤

٨. تغريب الأمة: آفاقه وكيفية مواجهته للدكتور غازي التوبة arab.maktoob.com

٩. التغريب: طوفان من الغرب، لأحمد عبد الوهاب، مكتبة التراث الإسلامي، ١٩٩٠.

١٠. تقديم الخدمات المالية الاسلامية فى البنوك التقليدية :تجربة البنوك الغربية،، لنزيه حماد ، مؤتمر التحول إلى النظام المصرفى الاسلامى بالكويت " تجارب وتحديات " تنظيم شركة الاستثمار البشرى بالتعاون مع البنك الاسلامى للتنمية (الكويت ،الفترة من ٣٠-٣١ /٥/ ٢٠٠٥) ،

١١. حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة للدكتور جميل عبد الله المصري، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة ط الأولى،١٤٠٧هـ

١٢. دراسة اقتصادية للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، دمشق ، نشرت عام ٢٠٠٦ http://www.arab-ipu.org .

١٣. دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق،لأمينة زكى شبانه، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين:تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة ٧-٩ ابريل ١٩٩٤

١٤. شبكة النور الالكترونية http://www.islamselect.net/mat/

١٥. شبهات التغريب في غزو الفكر الإسلامي أنور الجندي ، المكتب الإسلامي، ط١٩٨٧م

١٦. قراءة في الأزمة المالية المعاصرة"، إبراهيم بن حبيب الكروان، ، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م

١٧. لسان العرب ، لابن منظور ،دار صادر – بيروت ، الطبعة الأولى

١٨. مجلة المجتمع عدد رقم (١٥٦٣) الصادر بتاريخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣م.

١٩. المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي، (دراسة فقهية اقتصادية) محمد علي قري ، من الموقع الرسمي له ، www.elgari.com.

٢٠. مختار الصحاح للرازي، تحقيق : محمود خاطر ، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ، ١٤١٥ – ١٩٩٥

٢١. **المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها ، لغالب عواجي ، المكتبة العصرية الذهبية، ١٤٢٧ – ٢٠٠٦ م**

٢٢. **مشروع التغريب بين الأهداف والتطبيق** شيماء نعمان http://taseel.com

٢٣. مطل الغني وطرق معالجته في الاقتصاد الإسلامي. لمحمد علي قري من الموقع الرسمي له : www.elgari.com

٢٤. مقال : للدكتور حقي بربوني مجلة الوحدة، العدد ٨٦،

٢٥. مقال : مفهوم التغريب للدكتور محمد عبد الرحمن الحضيف ، http://www.alhodaif.com

٢٦. ملتقى الخطباء بيئة تفاعلية عالمية لخطب مؤثرة http://vb.khutabaa.com

٢٧. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة الندوة العالمية للشباب الإسلامي بالرياض ط٢، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩ .

٢٨. المعجم الوسيط ، لإبراهيم مصطفى و أحمد الزيات و حامد عبد القادر و محمد النجار تحقيق : مجمع اللغة العربية ، دار الدعوة

٢٩. العين لالفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)، دار ومكتبة الهلال تحقيق : د. مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي

٣٠. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي : لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت

٣١. قل و لا تقل للدكتور مصطفى جواد (د ط)

٣٢. الشافية في علم التصريف : لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني ، تحقيق : حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ،(١٩٩٥ م)

٣٣. إدارة المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية مدخل مقارن ، سويلم محمد ، مكتبة ومطبعة الاشعاع (١٩٩٨م)

٣٤. المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة الإسلامية والقانون للدكتور غريب الجمال دار الشرق جدة ، الطبعة الأولى. و مؤسسة الرسالة و دار الاتحاد العربي للطباعة ، مصر ، ١٩٧٢م

٣٥. الأعمال المصرفية والإسلام لمصطفى الهمشري المكتب الإسلامي ، مكتبة الحرمين ، الطبعة الثانية ،(١٤٠٣ هـ.) ، والمكتب الاسلامي بيروت الطبعة الثانية (١٩٨٣ م)

٣٦. الودائع المصرفية واستثمارها في الإسلام ، للدكتور حسن الأمين دار الشروق جدة (١٤٠٣ هـ)

٣٧. موقع الجزيرة.نت: http://www.aljazeera.net

٣٨. http://ar.wikipedia.org

٣٩. http://www.alagidah.com

٤٠. http://www.arabrenewal.info

٤١. http://www.saaid.net

٤٢. http://www.sotaliraq.com